الصناعة المصطلحية بين المقاربات التّنظيرية والإجراءات العملية - المصطلح النقدي نموذجا-

د. توفيق جعمات
جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر

Résumé :

Cette étude vise à clarifier certains aspects relatifs au «terme » ses caractéristiques, et ses fonctions d'une part est a examiner le coté pratique de l'emploie du terme dans le domaine de la critique tout en insistant sur les difficultés et les lacunes nées de cette pratique, pour aboutir en fin à certains propositions qui s'avèrent nécessaires et qui puissent contribuer à une meilleur pratique ou du moins attirer l'attention sur certains inconvenants.

Mots clés : *terme , terminologie , pluralisme terminologique , la critique. la traduction.*

تمهيد :

إن الإيمان بأهمية المصطلح ودوره في الحضارة الإنسانية بات من البديهيات والمسلمات التي لا يختلف حولها اثنان، فالمصطلحات أصبحت جزءا أساسيا من حياتنا الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن وعينا باعتبارنا أمة مستهلكة للمعرفة بأبعاد المسألة الاصطلاحية وضرورتها قمين بأن يضعنا على أول طريق النهوض الفكري، ذلك أن لغة الاصطلاح – كما يقول الأستاذ "يوسف وغيلسي" : هي ملتقى الثقافات الإنسانية وعاصمة العواصم اللغوية المتباعدة، ولأنها لغة العولمة بامتياز كبير، والبحث في علم المصطلح هو بحث في علم العلوم[1].

وإذا كان التعاطي العربي من المسألة الاصطلاحية بشكل عام قد قدم من الإشكاليات أكثر مما قدم من الحلول، فإن الخطاب النقدي المعاصر قد أصبح بؤرة توتر فكري وجدل صحيح تولد من الحرفية والعفوية والارتجال بقدر ما تثير من الخصب والنماء والإبداع.

وفي هذه المداخلة سنتكلم عن ماهية المصطلح، ونحاول رصد واقع التعاطي المصطلحي النقدي، ونختم بتقديم مقترحات قد تساعد في تطوير الممارسة المصطلحية.

ونستهل الكلام في محور ماهية المصطلح عن الفرق بين اللغة العامة (العادية)، واللغة الاصطلاحية المتخصصة، ويمكن أن نجمل هذه الفروق فيما يلي من عناصر :

1. السمة الاصطلاحية: لا شك أن المصطلحات هي أهم المعايير التي تميز بين لغة الاختصاص وبين اللغة العادية.
2. اللغة العادية نظام، أما اللغة المتخصصة فنظام متفرع عن نظام اللغة فهو تابع له.
3. اللغة العادية تتميز بتعدد الدلالة والصورة، أما اللغة المتخصصة فأحاديث الدلالة.
4. اللغة العامة لا تتوفر على رموز غير لغوية، أما لغة الاختصاص فكثيرا ما تتوفر على رموز غير لغوية قد تكون حرفية أو عددية، مما يطوعها لإمكانية الصياغة الرياضية.
5. يتحدد المعنى في اللغة العادية بالإضافة إلى الدلالة المعجمية بواسطة مختلف القرائن اللفظية والعلاقات السياقية، أما لغة الاصطلاح فتهدف إلى تحديد صارم ودقيق للمفاهيم على نحو خال من الغموض قدر المستطاع.
6. غياب المؤشرات الشخصية في لغة الاصطلاح على عكس اللغة العامة.

أما من حيث الفرق بين علم المصطلح واللسانيات وبقية العلوم اللغوية فنسجل ما يلي :

1. المقاربة في علوم اللغة لسانية بحتة تنطلق من الدال لتصل إلى المدلول، وذلك أن التعرف على المعنى يكون بالتدقيق في الدلالات المعجمية وفي سياق الاستعمال الفعلي لها لأن المعنى هو حصيلة القرائن والشواهد السياقية، أما في المصطلحات فالمقاربة مفهومية تنطلق من المدلول إلى الدال، حيث يأتي المصطلح إلى الوجود مفهومها ثم تسمية بعد توصيات الخبراء.
2. علم المصطلح ذو منطق تزامني أما علم اللغة فيدرس بمناهج متعددة وصفي-تاريخي- مقارن.

3. يتجاوز علم المصطلح الوصفية إلى المعيارية، ومن هذا من المنظور فهو يختلف عن اللسانيات.
4. يهتم علم المصطلح بالكلمة المكتوبة ولها عنده المقام الأول في حين أن اللسانيات تهتم بالمنطوق باعتبار أن اللغة منطوقة مسموعة في المقام الأول.

ويتفرع عن هذه الاختلافات التي ذكرناها فروق عديدة بين المصطلح العلمي والكلمة العامة أهمها :

1. غلبة الأسماء في المصطلح، أما في قاموس اللغة العادي فيحتوي على كلمات تنتمي إلى كل الفصائل النحوية أسماء – أفعال – حروف – ظروف – أدوات – وحدات صرفية.
2. احتواء المصطلحات – خاصة الأوربية منها- على مكونات ذات أصول يونانية ولاتينية.

نخلص في الأخير أن المصطلحات تمايز تداوليا عن الكلمات العادية كما تذكر الباحثة "ماريا تيريزا كابري" في جدولها المعروف[2] من خلال المستعملين الذي يكونون في حالة المصطلحات اختصاصيين من حقول علمية متنوعة وفي الكلمات التي تنتمي إلى متن اللغة هم مستعملو اللغة كلهم، ومن خلال مقامات الاستعمال، إذ تستعمل الكلمات مقامات الاستعمال الأكثر تنوعا، أما المصطلحات، فيقتصر استعمالها في مقامات علمية وتقنية وفكرية

وتمايز من خلال المواضيع التي يتم تداولها، فالكلمات العادية تندرج في كل الانشغالات المتعلقة بالحياة اليومية، كالتعبير عن الشاعر وتوجيه الأوامر أما في حالة المصطلحات، فنجدها ترد في أنماط خطابات نوعية مثل نصوص علمية وتقنية وتقريرية إعلامية.

خصائص المصطلح ووظائفه :

1. الخصائص :

أ. المصطلح وسيلة تركيز وتكثيف للمعرفة[3]، وهو يمتلك القدرة النظرية على استدعاء موضوعه، وهو بهذا المعنى "علامة" تحيل إلى دلالة مخصوصة، وكما نلاحظ فإن المصطلح يحيل إلى نوعين من الإحالات، إحالات ذهنية أو فكرية، كما في العلوم الإنسانية، أو يحيل إلى شيء كائن في الواقع كما في العلوم المادية، وهو بنوعي الإحالة هاتين يكون في علاقة مباشرة مع كل ميادين المعرفة والنشاط الإنساني[4]، وقد أصاب الخوارزمي ت (387) ه، عندما أشار إلى أن المصطلحات "مفاتيح العلوم" وجعل هذه العبارة عنوان كتابه المعروف.

ب. **النزعة التنظيمية** : ليس المصطلح مجرد كلمة تعبر عن مضمون معين بل هو أكثر من ذلك بكثير، إنها تنظم المعرفة وتؤطرها، وما كان للعلوم التجريبية أو الإنسانية أن تكون لها كينونتها التي نعرفها بدون المصطلحات، فهل يستقيم درس النحو مثلا دون مصطلحات: الفاعل والفعل، والمبتدأ أو الخبر والعطف والتوكيد والحال والنعت.. فالطبيعة التنظيمية للمصطلح هي التي تجمع شتات العلوم ونظم جزئياتها في أبواب وفصول تشكل بناء العلم ولحمته وسداه.

ج. **النزعة التجريدية** : يتميز المصطلح بنزعة تجريدية واضحة تنضوي تحتها النماذج والأمثلة الفرعية، فالميزان الصرفي في العربية مثلا يمكن من فهم بنية الكلمة في العربية وفهم كل التغيرات التي تطرأ عليها.

ومما يتصل بخصائص المصطلح نتعرض لمفهوم هجرة المصطلح الذي وضعه الأستاذ "محمد السرغيني" ليعبر به عن ظاهرة انتقال المصطلح حيث ميز بين هجرة المصطلح في إطار اللغة الواحدة، ومثل له بالهجرة من حقل معرفي إلى آخر والهجرة من لغة إلى أخرى، وفي مُهاجره أو مهجره، ونزوله في أرض غير أرضه، تتم سلسلة من التفاعلات ويمر بمراحل حتى تتم الاستفادة منه وتوظيفه بصفة أداة تركيز ثقافي وعلمي، رصدها الدكتور عبد السلام المسدي ومن خلل تتبعه لصيرورة المصطلح فصاغ ما أسماه قانون "الترقي الاصطلاحي" أو قانون "التجريد الاصطلاحي"

الذي ملخصه أن المصطلح الدخيل في هجرته من لغة إلى أخرى يمر بثلاث مراحل تمثل ناموسا مطردا قبل أن يستقر في مرحلته الأخيرة :

أ*مرحلة التقبل : وقد تسمى "مرحلة التجريب" وفيها يغزو المصطلح اللغة، وينزل ضيفا على رصيدها المعجمي.

ب* مرحلة التفجير: حيث فيها يفك دال المصطلح عن مدلوله، ويحلل إلى أجزائه المكونة له، ويستوعب نسبيا ويعوض بصياغة مطولة نوعا ما تلخص المفهوم.

ج* مرحلة التجريد : وهي مرحلة الاستقرار، وفيها يتم تعويض العبارة المطولة بلفظ يحوصل المفهوم، فيستقر المصطلح الدخيل في شكل مصطلح تأليفي أصيل.

د* قانون فقد الخصوصية : كلما انتشر المصطلح واتسعت مساحة انتشاره انتقل من رصيد المختصين في الحقل المعرفي الضيق إلى الرصيد العام الذي تستعمله الأمة عموما وهنا تنتهي دورة حياة المصطلح، ليُصبح كلمة عامة.

2. وظائف المصطلح[5]:

1/ الوظيفة اللسانية : يمكن المصطلح من إبراز أهم خاصية من خصائص اللغة العربية، ألا وهي خاصية "المسايرة" و"المواكبة" للتطور العلمي والتكنولوجي واستيعاب كل المفاهيم الجديدة في كافة الاختصاصات والحقول المعرفية بما لها من آليات ووسائل.

2/ الوظيفة المعرفية : يقول "محمد النويري" بأن المصطلح تراكم مقولي يكتنز وحده نظريات العلم وأطروحاته، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقرر بأنه لا علم حقيقي بلا جهاز اصطلاحي.

3/ الوظيفة التواصلية: إن المصطلحات هي القاسم المشترك بين أصحاب الاختصاص والفن الواحد، ولا يمكن أن تكون هناك جسور تواصل بينهم (حوارا ونقاشا) بدون المصطلحات.

وقد يقوم المصطلح بوظيفتين متناقضتين في الآن نفسه اتصال والتحام بين أصحاب التخصص الواحد، وعزلة وانقطاع عمن سواهم، إذ لا يفهمون في الأعم الأغلب من المصطلحات

إلا دلالتها المعجمية العادية ولا يخطر ببالهم شيء من المفهوم، وفي هذا تروي قصة الأعرابي مع الأصمعي، إذ سأله الأصمعي أتهمز إسرائيل ؟ فقال الأعرابي إني إذا لرجل سوء، فقال له الأصمعي أتجر فلسطين فقال إذا لقوي".

4* **الوظيفية الاقتصادية** : يمكن أن نستعير مصطلح **"الاقتصاد اللغوي"** من اللسانيات الوظيفية التركيبية لنقترب من التعبير عن هذه الوظيفة، إذ بالإمكان تخزين كم معرفي كبير في وحدات اصطلاحية محدودة ويمكن التعبير بالحدود القليلة عن المفاهيم الكثيرة مما يعني اقتصادا في الجهد والوقت.

5/ **الوظيفة الحضارية** : اللغة الاصطلاحية جسر حضاري يربط الحضارات المختلفة ويعمق التواصل بين لغات العالم وييسر حركية المعرفة وتداولها بين الأمم.

صعوبات الممارسة الاصطلاحية والنقدية بشكل أخص :

إن الاشتغال في حقل المصطلحيات تتبعا وترجمة ووضعا وتأليفا، ليس بالأمر الميسور لتعقد مجال البحث، وتشعب المصاعب التي تكتنفه لذا ينبغي أن تتضافر الجهود وتوفر الشروط الموضوعية لتذليل تلك المصاعب ومنها :

1/ **تعدد اللغات الأجنبية التي تؤخذ عنها المصطلحات** : كالانجليزية والفرنسية والألمانية والروسية وغيرها من لغات العالم المتقدم.

2/ **تعدد المصطلحات الموضوعة للمفهوم الواحد في اللغات المترجم عنها** : فلسنا إزاء مصطلح واحد لكل مفهوم كما يذكر الاصطلاحيون النظريون في شروطهم المثالية، بل نحن إزاء عدة مصطلحات للمفهوم الواحد، وبالإمكان توضيح ذلك بأمثلة كثيرة ولكننا نكتفي بمثال واحد إذ نجد في اللغة الانجليزية وحدها مثلا ستة مصطلحات على الأقل لمصطلح الوترين الصوتين وهي :

الوتران الصوتيان Vocal cord

الحبلان الصوتيانVocal bands

الثنييان الصوتيانVocal lips

الشفتان الصوتيانVocal ligaments

الحزامان الصوتيانVocal folds

الطيتان الصويتيانVocal ledges

3/ انسحاب الهيئات الرسمية وفي مقدمتها المجامع اللغوية من ترجمة المصطلح النقدي:

إمذ يلاحظ أن المجامع اللغوية العربية وعلى رأسها "المجمع القاهري" يمموا شطرهم صوب الاهتمام بالمصطلح العلمي التقني أو مصطلحات الحضارة التي استقطبت مجهودات كل اللجان المختصة ولا زالت المجامع – رغم أحادية النظرة هذه – بعيدة عن مواكبة الطوفان المصطلحي والتكنولوجي على الرغم من أن مجمع القاهرة وحده أصدر ما ينيف عن خمسين مجلدا وقاموسا .

والصعوبة تتجلى هنا في كون الباحث العربي في المصطلح النقدي مثله كالمستكشف الذي يستكشف أرضا لا علم له بها وهو محروم من أي حماية ومتابعة أو تقدير لعلمه.

4/ عدم شيوع الثقافة المصطلحية في أوساط المثقفين وعموم القراء : فعدد المجلات المختصة في المصطلح جد ضعيف لا تقترب من عدد أصابع اليد الواحدة في مجموع الوطن العربي، وعدد الدراسات الحديثة التي تناولت قضية المصطلح قليلة جدا[6]، فأنى تنشر الثقافة الاصطلاحية والساحة الثقافية تعاني من هذا الفقر المدقع في الدراسات.

5/ انعدام التغذية الارتجاعية feed back: التي تساهم في تقييم الأعمال الفردية في ترجمة المصطلح، أو تصحح الأخطاء أو تستدرك النقائص، وتثري الدراسات، سواء من المؤسسات الثقافية أو من الأفراد.

العلاقة بين المتصور النقدي ورمزه : تكون في أغلبها غير اعتباطية، فالرمز لا يكون إلا بواسطة اللغة على عكس العلاقة بين المتصور والرمز في المصطلح التقني فهي اعتباطية، لذا فإن الممكن أن يكون الرمز صورة أو حرفا أو عددا أو لفظة، وهذا يفتح المجال للتعدد في المصطلح النقدي[7].

واقع الممارسة في المصطلح النقدي :

كثير من الباحثين العرب انتهوا في تقييمهم لواقع الممارسة المصطلحية بأنه يمثل أزمة كبيرة، ومن بينهم الأستاذ "عبد القادر الفاسي الفهري " الذي يعتقد أن أهم ما يتسم به وضع المصطلح هو طابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترن بالمبادئ المنهجية الدقيقة ولا بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية في مقدمتها الفوضى والاضطراب وعدم تناسق المقابلات المقترحة مع مفردات اللغة الأجنبية.

ومنهم أيضا "عبد العزيز حمودة" الذي يقول: "إن هاهنا أزمة في المصطلح وهناك فوضى، بل يذهب إلى أبعد مدى في التطرف عندما يدعو إلى إيقاف قطار النقد الجديد، لأنه فوضى من أمامه ومن ورائه"[8].

وأما الباحث الجزائري "رشيد بن مالك" فيقول : إن ترجمة المصطلح في الخطاب السميائي المعاصر يتسم بالاضطراب الأمر الذي يحول دون بث تلقي الرسالة العلمية، ويؤدي في جميع الحالات إلى نسف الأسس التي يبنى عليها التواصل العلمي[9].

ولن نستطرد أكثر في ذكر أقوال الباحثين والنقاد العرب فهي متشابهة، وتشترك في توصيف واقع الممارسة المصطلحية في العالم العربي، وبإمكاننا بناء على المقولات السابقة أن نشير بالبنان إلى بعض ثغرات التعاطي الاصطلاحي في مجال النقد.

1*إهمال مئات المصطلحات النقدية العربي في التراث العربي : وإهالة غبار النسيان عليها وعدم استغلالها في اقتراح المقابلات والمكافئات الترجمية للمصطلحات الواردة، وكان من المفروض أن تكون هذه المصطلحات محل عناية لا هدر، وعلى الرغم أن مثل هذا العمل (الأحياء) قد ينطوي على بعض المخاطر إلا أن انتهاج الجهد الجماعي كفيل بتبديد أي قلق بخصوص انتهاج آلية " الإحياء".

ومن هذه المصطلحات نذكر : المنوال – النسج – التراكيب – القالب – الوظيفة – الصناعة – الصورة الذهنية – الانتظام الكلي – التركيب الخاص – أعيان التراكيب – أشخاص التراكيب – البناء – القالب الكلي المجرد - المحدث – الإحداث – الطبع – الطبع المهذب – الصنعة–

الصناعى– التصنع– التفاوت - التخلص الاستعارة البعيدة – قرب المأخذ – الحلاوة – الإفراط – المبالغة – الاستحالة.

2- شبه انعدام الإدراك الشامل للمسألة المصطلحية بأبعادها الحضارية :

إن المصطلح النقدي يمتد بجذوره في تربة مشتركة سطحها نسميه الأدب أو النقد أو البلاغة وعمقها مخاوف الجماعة وآمالها[10]، وعليه فإن معرفة الباحث المناخ الفكري والثقافي الذي أحاط بظهور المصطلح، فضلا عن غياب المنهج العلمي في التعامل معه ومع النظرية التي أفرزته، مخاطرة علمية ومنهجية سببت كل الأخطاء التي وقعت فيها الممارسة المصطلحية النقدية.

يقول عبد العزيز حمودة : إننا – نحن الحداثيين – حين ننقل المصطلح النقدي في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنه يفرغ من دلالته، ويفقد القدرة على أن يحدد معنى، فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب ... ثم يردف قائلا : " إننا نرتكب إثما لا يغتفر حينما ننقل المصطلح النقدي الغربي وهو مصطلح فلسفي بالدرجة الأولى بكل عوالقه المعرفية إلى ثقافة مختلفة هي الثقافة العربية دون إدراك الاختلاف".

ويعزو الأستاذ "سمير حجازي" ظاهرة الشكلية في المصطلحات إلى هذا السبب، حيث يقول : "لقد أخرج الناقد أو المترجم المصطلح من دائرة نموذجه الثقافي الغربي، وعجز عن الربط بينه وبين نموذجنا الثقافي العربي، فأصبح مجافيا لسياقه الأصلي، وبلا مدلول في السياق الذي نقل إليه، لأن الناقد أو المترجم كان ولا يزال غير قادر على أن يتحرك بين النموذجين الثقافيين لاكتشاف معناه، وأصبح استخدامه للمصطلح في النص استخداما شكليا لا جوهريا"[11].

أقول بأنه قراءة بعض النماذج من النصوص النقدية المعاصرة المحملة بهذه المصطلحات النابية عن جملها وسياقاتها يملأ النفس قناعة بكلام الأستاذين السابقين، وإذا القينا نظرة عن بعض تلك النماذج فإننا نجدها مترعة إلى حد التخمة بمصطلحات مثل : "ميثولوجيا الثبات الأنطولوجي، أو "الخصوصيات الاستيتيقية" أو "الأكسولوجيا" و"السينوغرافيا" و"الصولوجيا" أو "الإيماكولوجيا" ... فهل يستقيم فهم لقارئ مثقف مختص أو غير مختص لأمثال هذه النصوص ؟

3/ اختلاف نظرات العلماء إلى المصطلح الأجنبي :

من الباحثين من يستقبله استقبال الفاتح – حسب تعبير الأستاذ شاهد البوشيخي[12]– ومنهم من يلبسه الزي العربي كيفما كانت الاعتبارات دون أن لمس مفهومه، ومنهم – وهم قلة نادرة – من يقفونه في حدود الأمة الحضارية، للسؤال والتثبت من الهوية وحسن النية ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات وينزلونه المنزل الذي يؤدي في وظيفته المعرفية المحضة لا غير.

4/ اختلاف اتجاهات الصناعة المصطلحية :

إن الملاحظ لواقع الممارسة الاصطلاحية بإمكانه أن يرصد ثلاثة اتجاهات :

أ/ الاتجاه التاريخي: الذي يتعصب للمصطلح التراثي وينغلق داخله، بحجة أن العربية قادرة على الوفاء بكل الاحتياجات المعاصرة، فلا خروج عن المصطلح التراثي ولا محيد عن الآليات التي استخدمها الأوائل في وضع مصطلحاتهم، من اشتقاق ومجاز وتعريب ونحت وتضمين إلى غير ذلك.

ب/ الاتجاه الإلغائي : هو اتجاه ساء ظنه في قدرة اللغة على الوفاء بحاجة المجتمع من المصطلحات، لأنها لا تنفك تقتات على المصطلحات الأجنبية، لذلك يمكن أن نضرب عرض الحائط بالآليات العربية لإنتاج المصطلح لأنها عجزت في الواقع عن تحقيق الكفاية المصطلحية، وعليه ينبغي الاكتفاء بالترجمة والتعريب فقط.

ج/ الاتجاه المعتدل : وهو الاتجاه الذي يعتز بما للغة من آليات لصناعة المصطلح، ويرى ضرورة توظيفها مع التفتح على كل المستجدات الوافدة، واقتباس بعض المنهجيات والحرص على الاستفادة من الوسائل العصرية[13].

5/التعدد المصطلحي والفوضى المفاهيمية:

هذه ظاهرة مرضية خطيرة يعاني منها الدرس الاصطلاحي العربي، وهي ناتجة عن عجز في استيعاب مسارات الثقافة المصدر التي انحدر منها المصطلح، وقد تنتج عن تعدد اللغات المنقول عنها، أو عن تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد في البيئة الأصلية للمصطلح، وهذه الظاهرة توشك

أن تخرب الشبكة المفاهيمية للقارئ العربي، وقد أحصى الأستاذ "عبد السلام المسدي" ثلاثا وعشرين تسمية عربية مقابلة لمصطلح LINGUISTIQUES وعشرة تسميات لمصطلح communication وأمر الاختلاف بين sémiologie وsémiotique يعرفه كل دارس، وما تولد عنه في العربية من تسميات كالسيميوطيقا، والأعراضية والإشارية، والدلائلية، والسيميائية، والسيماء، والسيمية، وعلم العلامات، والعلاماتية..إلخ.

مصطلح Poétique : نجد له ما لا يقل عن خمسة وعشرين مصطلحا عربيا مقابلا الشعرية- الشاعرية، الشعريات، الشعرانية، الشعري، الشاعري، فن الشعر، علم الشعر، أدبية الشعر، نظرية الشعر، الإنشائية، الأدبية، الجماليات .... إلخ[14].

وليس هناك خلاف بين الباحثين في حقل المصطلح - من حيث التنظير – حول وجوب أحادية المقابل الترجمي للمصطلح الوارد، وليس منهم من يؤمن بأن "اختلاف" الترجمة رحمة نقدية على حسب تعبير "محمد سالم سعد الله"[15] لأن التعدد يؤدي إلى تشظي الدلالة واتساع المفاهيم، وهذا بدوره يؤدي إلى فوضى الاصطلاح التي يكون مؤداها ضياع الدلالة.

6- تأثير النزعات الفردية (الأنائية المصطلحية) أو الإيديولوجية في تعدد المصطلح، وفي هذا بلبلة وتفتيت لكل جهد توحيدي[16].

المقترحـــــــات:

1* حول الوضع المصطلحي :

أ* الاستفادة من التراث النقدي والأدبي العربي في مجال المصطلحات وعدم هدر الرصيد الكبير من المصطلحات العربية

ب* تجنب التعدد الاصطلاحي

ت* تجنب الغموض والإبهام الدلالي

ث* الاتفاق على منهجية موحدة في انتقاء الطرائق المستخدمة في إيجاد المكافئات الترجمية العربية.

ج* العمل بمنهجية "نعمل فيما اتفقنا عليه" وتأجيل ما اختلفنا بشأنه وبمبدأ "الاتفاق على غير الأصوب خير من الاختلاف على الأصوب".

2*حول منهجية العمل:

أ/ انتهاج العمل الجماعي والمشاريع المشتركة كبديل فعال للعمل الفردي العفوي.

ب/ إيجاد فضاءات رسمية للتنسيق بين المجامع اللغوية العربية، وبين مراكز البحث المختلفة والجامعات وردم الهوة القائمة بين المجامع وغيرها من المؤسسات.

ت/ تكييف صلاحيات المجامع لتلتفت إلى المصطلحات النقدية والحداثية، ولا تستنفد كل جهودها في الركض خلف المصطلح العلمي والتقني.

العمل على إيجاد الحلقة المفقودة بين مصادر وضع المصطلح، وجهات التنسيق واتخاذ القرار لإحلال النتائج المتوصل إليها محل التنفيذ.

ج/ سرعة رصد المصطلحات وتتبع حركيتها.

ج/ ضرورة إنجاز معجم تاريخي للمصطلحات اللغوية والنقدية لمعرفة ما أسماه الأستاذ "البوشيخي" مصطلح الذات.

خ/ وضع قاموس موحد للمصطلحات النقدية الحديثة.

3* بخصوص وسائل العمل المصطلحي :

أ/ تفعيل المؤسسات العربية القائمة مثل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ASMO ولجنتها المختصة بعلم المصطلح .

ب/ السعي لإنشاء جمعية للمصطلح النقدي على غرار الجمعية الأوربية.

ت/ اقتراح إنشاء شبكة عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح INFOTERM.

ث/ إنشاء معهد للدراسات المصطلحية مرتبط بإحدى الجامعات الكبرى في الجزائر على غرار بعض الدول العربية.

ج/ توفير الوسائل لإنشاء بنك عربي للمصطلحات العلمية والأدبية.

4* بخصوص تعميم ونشر ثقافة المصطلح

تيسير تداول المصطلح وتقريبه من محيط الاستعمال بمختلف الوسائل – الكتاب الجامعي – الكتاب المدرسي – الإعلام.

المراجع:

1) توفيق الزيدي، المنهاج أولا في علوم النقد الأدبي، دار قرطاج، 2002.
2) السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، دراسة في ترجمة المصطلح في الخطاب النقدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009.
3) سمير حجازي، قضايا النقد الأدبي، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2007.
4) عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996 .
5) محمد سالم سعد الله، أنسنة النص، مسارات معرفية معاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
6) مصطفى ناصف، النقد العربي نحو نظرية ثانية، عالم المعرفة، مارس 2000 .
7) منذر عياشي، الدلالة، مركز الإنماء الحضاري، ط2، د.ت.
8) يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان للطباعة، والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2007.
9) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعوم ناشرون، بيروت – لبنان، 2008.

المجلات :

1. شاهد البوشويخي، مجلة دراسات مصطلحية، الدار البيضاء، عدد 02، 2002.
2. صالح بلعيد، مجلة دراسات مصطلحية، الدار البيضاء، عدد 03، 2003.
3. محمد حسين عبد العزيز، المصطلح العلمي، المبادئ والآليات، مجلة فصول، عدد 65، 2004-2005.

الهوامش:

[1] يوسف وغيليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم، ناشرون - بيروت، لبنان، ط1 1429-2008، ص16

[2] يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق . ط1، 2007، ص74.

[3] مصطفى ناصف، النقد العربي، نحو نظرية ثانية، عالم المعرفة، مارس 2000، ص10.

[4] منذر عياشي، اللسان والدلالة مركز الإنماء الحضاري، ط2، (39-40)

[5] إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد (بتصرف)، ص 42.

[6] نذكر منها المصطلح النقدي، عبد السلام المسدي - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، محمد رشاد حمزاوي - المصطلح النقدي في نقد الشعر، إدريس الناقوري معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، سعيد علوش قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر، سمير حجازي - قاموس مصطلحات التحليل السيميائي، رشيد بن مالك .

المصطلحات الأدبية الحديثة، محمد عناني، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، يوسف وغيلسي، الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح في الخطاب النقدي، السعيد بوطاجين - معجم مصطلحات النقد، حمادي صمود (المصطلحية مزدوجة اللسان .

[7] ينظر توفي الزيدي، المنهج أولا في علوم النقد الأدبي، دار قرطاج 2002، ص39.

[8] أنظر كل من : السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، الدار العربية للعلوم ،ناشرون، ط1، 1430-2009، ص 128

[9] المنهج أولا في علوم النقد العربي، ص 36.

[10] عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة الكويت، 1996، ص40

[11] سمير حجازي، قضايا النقد الأدبي، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة 1428-2007، ص161.

[12] شاهد البوشيخي، مجلة دراسات مصطلحية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، عدد 02، 2002، ص69.

[13] صالح بلعيد، مجلة دراسات مصطلحية، عدد 03، 1424- 2003، ص41-43

[14] إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 270 وما بعدها.

[15] ينظر محمد سالم سعد الله، أنسنة النص، مسارات معرفية معاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص138.

[16] محمد حسين عبد العزيز، المصطلح العلمي العربي، المبادئ والآليات، مجلة "فصول"، عدد 65، 2004-2005، ص58.